

## 70 سنة إستقلال !

رامي الرئيس



دعيت منذ أيام معدودة لالقاء كلمة في مؤتمر بحثي من تنظيم سفارتي سويسرا والنمسا في لبنان والمركز اللبناني للدراسات بعنوان: "حياد كل من سويسرا والنمسا وإمكانية التطبيق في لبنان؟"، على أن تشمل الكلمة التعقيب على دراسة قدمها باحث سويسري حول المسار التاريخي والسياسي لتجربة الحياد الاستثنائية التي خاضتها بلاده بنجاح لافت وغير مسبوق.

وفي تزامن غير مقصود، على الأرجح، أقيم المؤتمر على مشارف "إحتفال" لبنان بالذكرى السبعين للاستقلال، وقد أعاققت التمارين العسكرية التقليدية التي ترافق هذه المحطة السنوية وصول بعض المشاركين في المواقيت المحددة، وهي الترتيبات التي غالباً ما تؤدي إلى زحمة سير خانقة تزيد من تباعد المواطنين عن دولتهم التي إنتظروا قيامها منذ إعلان الاستقلال دون جدوى!

مهما يكن من أمر، فإن عنوان المؤتمر شيق للغاية، والاستماع إلى الخبرة الأوروبية في مجال الحياد تجربة تكتنفها الكثير من التوقعات المستندة إلى آمال ورغبات سرعان ما تتبدد بعد أن تصطدم بالواقع المحلي اللبناني والتدهور الاقليمي في لحظة اشتعال النيران الحارقة للمنطقة بأكملها.

لقد إستطاعت أوروبا، بعد ثوراتٍ وحروب دامية، فصل الدين عن الدولة، الأمر الذي أتاح قيام ثقافة سياسية مدنية ديمقراطية، وهي ثقافة تقع على طرفي نقيض مع الاتجاهات التي تنحو نحوها المنطقة العربية من خلال صعود التيارات الدينية (ولو أن هذه التيارات تعرضت لانتكاسة كبيرة جراء الثورة المصرية الثانية التي عكست رفض الشعب المصري الانغلاق في نظريات

التحجر والتأكيد على التعددية والتنوع)، ومجموعة لا بأس بها من هذه الجماعات تحولت الى الفكر التكفيري الذي يرفع راية الدين وهو منه براء.

وبالعودة إلى موضوع المؤتمر، فإن الحياد في لبنان يتطلب خطوتين لازمتين لا مفر منهما:

الأولى بناء تفاهم وتوافق داخلي عريض وشامل حول خيار الحياد، وهو غير متوفر لأكثر من سبب أبرزها الثقة المعدومة بين الأطراف السياسية والطوائف اللبنانية، وطبيعة التركيبة المذهبية للنظام اللبناني التي حولته إلى نظام عصي على الاصلاح، فضلاً عن شبكة المصالح والنفوذ التي تربط مكونات المجتمع السياسي المحلي مع اللاعبين الفاعلين والمؤثرين على المستويين الاقليمي والدولي بما يتخطى العلاقات الطبيعية ليتحول إلى ولاءات تامة غير قابلة للنقض.

ومن الممكن حتماً سوق الكثير من المسببات التي تحول دون بناء التفاهم السياسي الداخلي لا سيما في لحظة الاشتعال الاقليمي التي تشهدها المنطقة خصوصاً مع تفاقم الأزمة السورية وعدم نجاح المجتمع الدولي (عن قصد ربما) في إحتوائها وإنتاج الحلول المناسبة لها.

أما الخطوة الثانية الالزامية لانجاح الحياد فتتمثل في توافق دول الجوار على إحترام الحياد، وبشكل أعم المجتمع الاقليمي ثم الدولي. فهل من الممكن تصور توافق سوريا أو إسرائيل على حياد لبنان؟ الصعوبة لا تكمن في التوافق بين الطرفين، إذ سبق لهما أن إتفقا على الدخول السوري إلى لبنان سنة 1976 لضرب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التي إستتبعته باغتيال كمال جنبلاط في آذار 1977. حتى الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة 1982 كانت مرسومة حدوده وخطوط تماسه بدقة متناهية لولا جنوح وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون ودفعه بجنوده نحو العاصمة بيروت. (بالمناسبة، شارون أمضى سبع سنوات في غيبوبة تامة في أحد مستشفيات تل أبيب وكأن في ذلك تحقيق لعدالة إنتظرها كثيرون.)

إذن، الاتفاق في الشكل ممكن ومتاح، ولكن هل من المنطقي التفكير بأن تتخلى إسرائيل وسوريا عن ملعبهم الخفي الذي يستطيعون التخريب فيه قدر ما يرغبون بعيداً عن عقر دارهم! يضاف إلى هذه المشكلة الواقع السوري المستجد بعد العام 2011، وتضعف المرجعية السورية القادرة على الفصل في قرار كهذا في ظل غرق سوريا في حرب أهلية دامية ومدمرة.

وماذا عن الالعبين الاقليميين الآخرين: إيران والمملكة العربية السعودية، مصر والأردن؟ ما هو موقف أوروبا؟ وكيف يمكن لموسكو وواشنطن أن تتعاطيا مع طرح كهذا مع تصاعد مؤشرات عودة الثنائية القطبية الدولية أقله عند قراءة مجريات تطور الحدث السوري؟

إنها مسألة بالغة التعقيد دون شك، وإستنكار مناسبة الاستقلال الوطني من شأنها في كل عام أن تعيدنا إلى طرح الاشكاليات السياسية والوطنية المركزية دون أن نحظى بالاجابات المطلوبة لذلك.

70 سنة إستقلال، 70 سنة إستغلال من هذا وذاك، من هؤلاء وأولئك، واللبنانيون أصبحوا يجيدون لعب دور الأدوات.

